_النشرة الإخبارية فبراير 2024

هل ينتهك رفض مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي تسجيل "Trump Too Small" كعلامة تجارية حرية التعبير؟

المقدمة:

في قضية *فيدال ضد إلستر*، ستتناول المحكمة العليا الأمريكية ما إذا كان رفض مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (USPTO) لتسجيل العلامة "Trump Too Small " ينتهك بند حرية التعبير في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة من خلال فرض قيود قائمة على محتوى الكلام الذي ينتقد مسؤولا حكوميا أو شخصية عامة.

المقال:

يمنح تسجيل العلامة التجارية الفدرالية من قبل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (USPTO) بعض المزايا للمسجل. فعلى سبيل المثال، يعتبر التسجيل إشعارًا بمطالبة المسجل بملكية العلامة التجارية المسجلة. كما يعمل التسجيل الفدرالي كدليل أولي على صحة العلامة التجارية المسجلة ويمنح المسجل الحق الحصري في استخدام العلامة التجارية المسجلة في التجارة، مما يعني أنه يمكن للمسجل منع الآخرين من استخدام العلامة التجارية المسجلة، وذلك وفقًا لشروط معينة (على سبيل المثال، من المحتمل أن يؤدي استخدام الآخر إلى لبس أو خطأ أو خداع). ويضم مكتب (USPTO) فريقًا من وكلاء قانونيين لفحص العلامات التجارية يقومون بمراجعة طلبات تسجيل العلامات التجارية لتحديد ما إذا كان كل طلب يلبي جميع المتطلبات اللازمة للتسجيل. وإذا لم يلب الطلب جميع المتطلبات اللازمة، يمكن رفض تسجيل العلامة التجارية الفدرالية لمقدم الطلب. ومع ذلك، لا يعني رفض التسجيل الفدرالي بالضرورة منع مقدم طلب العلامة التجارية من استخدام العلامة التجارية في التجارة، شريطة عدم تسجيل العلامة التجارية مسبقًا لشخص آخر. ولكنه يعني أن مقدم الطلب لا يحصل على المزايا المذكورة أعلاه.

في عام 2018، قدم ستيف إلستر طلبًا مشهورًا لتسجيل العلامة "Trump Too Small " لدى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي ليتم طباعتها على القمصان كما يظهر هنا.

وفقًا لإلستر، فإن العلامة كانت تعليقًا سياسيًا للمرشح الرئاسي آنذاك ماركو روبيو حول المرشح الرئاسي دونالد ترامب، حيث أُدلي بها خلال مناظرة في مؤتمر الحزب الجمهوري في ديترويت، ميشيغان في 3 مارس 2016.

وبعد الفحص، رفض مكتب (USPTO) طلب إلستر بناءً على سببين[i]. أولاً، رفض المحامي الفاحص الطلب على أساس أن العلامة التجارية تنتهك المادة 2 (ج) من قانون لانهام ((15 U.S.C. § 1052(c)، الذي يسمح لمكتب USPTO برفض علامة تجارية إذا كانت:

(ج) تتكون أو تتضمن اسمًا أو صورة أو توقيعًا يحدد فردًا محددًا على قيد الحياة، إلا عن طريق موافقته المكتوبة، أو اسم أو توقيع أو صورة لأحد رؤساء الولايات المتحدة المتوفين أثناء حياة أرملته، إن وجدت، إلا عن طريق موافقة الأرملة المكتوبة.

استند المحامي الفاحص في فحصه إلى عدم حصول إلستر على موافقة الرئيس السابق دونالد ترامب على استخدام اسمه، وبالتالي لا يمكن تسجيل علامة تجارية تستخدم اسم دونالد ترامب. وأشار الفاحص إلى أن كون العلامة "مقصودة كتعليق سياسي" (وفقًا لإلستر) لا يهم لأن القوانين أو سوابق الأحكام لا تتضمن استثناءً لـ "التعليق السياسي".

ولم يقتنع محامي الفحص بحجة إلستر بأن رفض طلبه ينتهك حقه في حرية التعبير بموجب التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة، والذي ينص في الجزء ذي الصلة "لا يجوز للكونغرس سن أي قانون ... يحد من حرية التعبير ..."، ووجد المحامي الفاحص أن أشرطة التسجيل لا تمثل قيودًا على الكلام، وبدلاً من ذلك، فإن أي قيد من هذا القبيل سيكون مسموحًا به.

ثانيًا، رفض المحامي الفاحص أيضا تسجيل العلامة على أساس أن العلامة انتهكت القسم 2 (أ)، والذي يسمح في الجزء ذي الصلة لمكتب USPTO برفض تسجيل العلامات التجارية إذا كانت:

(أ) تتكون من أو تشتمل على أمر غير أخلاقي أو خادع أو فاضح؛ أو مسألة من شأنها أن تقلل من شأن أو توحي زورا بعلاقة مع أشخاص، أحياء أو أموات أو مؤسسات أو معتقدات أو رموز وطنية أو تجعلهم محل ازدراء أو تشويه سمعة؛

فوفقًا للمحامي الفاحص، توحي علامة إلستر زوراً بارتباط مع الرئيس السابق دونالد ترامب لم تكن موجودة، وبالتالي انتهكت المادة 2 (أ).

واستأنف إلستر كلا القرارين أمام مجلس محاكمة العلامات التجارية والاستئناف (يشار إليه بـ "المجلس")، الذي أكد رفض المحامي الفاحص تسجيل العلامة بناء على أسباب القسم 2 (ج). ومثل المحامي الفاحص، رفض المجلس حجة إلستر بأن رفض تسجيل العلامة ينتهك حق إلستر في حرية التعبير. وأوضح المجلس أن القسم 2 (ج) ليس قيدًا على الخطاب - فهو يحدد فقط معايير تسجيل العلامات التجارية. وأكد المجلس أيضا أن القسم 2(ج) ينطبق بغض النظر عن وجهة النظر، السياسية أو غير السياسية، التي تنقلها العلامة التي تسعى إلى التسجيل.

ثم استأنف إلستر أمام محكمة الاستئناف للدائرة الاتحادية (CAFC)، التي نقضت قرار مجلس الإدارة ووجدت أن رفض مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي لتسجيل علامة إلستر ينتهك، كمسألة قانون دستوري، حق إلستر في حرية التعبير بموجب التعديل الأول.

وبدأت محكمة CAFC تحليلها بالاستناد إلى قرارات المحكمة العليا في قضيتي *ماتال ضد تام*[1] وقضية *لانكو ضد برونيتي*[2]، حيث قضت المحكمة العليا بأن حكمين من المادة 2 (أ) ينتهكان التعديل الأول لأنهما يقيدان حرية التعبير القائمة على وجهة النظر. في حين أن القضية تتعلق بالمادة 2 (ج) بدلا من المادة 2 (أ)، وبالتالي لاحظت محكمة CAFC أنه لا تام ولا برونيتي سيحلان هذه القضية، واعترفت محكمة CAFC أيضا أن هذه الحالات السابقة تثبت أن العلامة التجارية تمثل "خطاب خاص غير حكومي" ويحق له الحصول على شكل من أشكال حماية التعديل الأول. ولاحظت المحكمة أيضاً بأن تام وبرونيتي قاما بإثبات أن العلامات التجارية غالبًا ما تتجاوز مجرد تحديد مصدر منتج أو خدمة، وتستمر في قول المزيد، وغالباً ما يكون لها محتوى تعبيري قادر على نقل "رسائل قوية .... ببضع كلمات فقط". كما أكدت برونيتي أن رفض تسجيل العلامة التجارية "يعيق" الخطاب الذي تم تنظيمه. وفي حين أن رفض المادة 2 (ج) لن يمنع إلستر من إيصال رسالته بشكل مباشر، أوضحت محكمة CAFC أن السؤال ذو الصلة ليس ما إذا كان إلستر حرا في إيصال رسالته دون الاستفادة من تسجيل العلامة التجارية، بل ما إذا كان رفض المادة 2 (ج) يمكن أن يعيق الخطاب المعني في هذه القضية قانونيًا.

وحللت محكمة CAFC بعدها مسألة ما إذا كان الخطاب المعني في هذه القضية يستحق حماية التعديل الأول، وبعد فحص حجج مختلفة من كلا الجانبين، خلصت إلى أن الخطاب في هذه القضية يستحق حماية التعديل الأول بما يتجاوز الحماية ضد التمييز على أساس وجهة نظر، وأن هذه الحماية لا تفقد بسبب الطبيعة التجارية للخطاب. ومع ذلك، لم يكن هذا الاعتراف كافيا لتحديد ما إذا كانت المادة 2 (ج) في هذه الحالة دستورية. بعد ذلك، نظرت محكمة CAFC في مصالح إلستر بموجب التعديل الأول مقابل حقوق الخصوصية والإعلان التي تطالب بها الحكومة. والخلاصة: إن تطبيق USPTO للمادة 2 (ج) ضد طلب علامة إلستر التجارية في هذه القضية ينتهك التعديل الأول للدستور لأن الحقوق المزعومة للحكومة تفوق بكثير حقوق إلستر بموجب التعديل الأول، وفقًا لأي اختبار قانوني قابل للتطبيق. وأوضحت المحكمة، مستشهدة بقضايا مختلفة للمحكمة العليا الأمريكية، أن "خطاب الشؤون العامة هو أكثر من مجرد التعبير عن الذات: إنه جوهر الحكم الذاتي"، وأن "حق انتقاد الشخصيات العامة هو أحد امتيازات المواطنة الأمريكية"، وأن "التعديل الأول له أوسع تطبيقاته وأكثرها إلحاحًا على الخطاب المتعلق بالمسؤولين العموميين".

واستخلصت محكمة CAFC أيضًا أن حقوق الرئيس ترامب للخصوصية وحقوق الدعاية العامة لا تشكل أي عقبات أمام تسجيل علامة إلستر التجارية، كما أنها لا تقيد استخدام علامة تجارية على أساس عدم موافقة الشخص العام الذي يتم انتقاده. وخلصت المحكمة إلى أن "النتيجة هي نفسها" بغض النظر عن الاختبار القانوني المطبق - في غياب سوء النية الفعلي، والذي لم يُزعم في هذه القضية، لا يمكن الحفاظ على رفض مكتب USPTO لتسجيل علامة

[1] 582 U.S. 218 (2017).
[2] 588 U.S. ___, 139 S.Ct. 2294 (2019).

إلستر التجارية لأن الحكومة لا تملك مصلحة في الخصوصية أو الدعاية العامة لتقييد الخطاب المنتقد للمسؤولين الحكوميين أو الشخصيات العامة في سياق العلامات التجارية.

ونظرًا إلى أن إلستر استأنف فقط على قرار المجلس كما ينطبق على طلب علامته التجارية، لم تصل محكمة CAFC إلى مسألة دستورية النظام الأساسي في *حد ذاته*، لكن لاحظت المحكمة أن المادة 2 (ج) "تثير القلق فيما يتعلق بالإفراط في الكلام". واحتفظت المحكمة بحل هذه القضية "ليوم آخر".

الآن ستقرر المحكمة العليا في الولايات المتحدة بشكل نهائي ما إذا كان رفض تسجيل علامة إلستر " TRUMP TOO SMALL" بموجب المادة 2 (ج) ينتهك بند حرية التعبير في التعديل الأول عندما تتضمن العلامة على انتقادات لمسؤول حكومي أو شخصية عامة. وطلبت الحكومة مراجعة قرار محكمة CAFC وتم تقديم جميع مذكرات الدفاع المسموح بها، ليس فقط من إلستر والحكومة، بل من قبل أطراف ثالثة مختلفة تدعي أن لها مصالح في حل السؤال المطروح أيضًا. وقد تم الاستماع إلى المرافعات الشفوية في نوفمبر 2023 ومن المتوقع صدور قرار في وقت لاحق من هذا العام

وعلى الرغم من أن ممارسي العلامات التجارية في الولايات المتحدة قد لا يتعاملون في كثير من الأحيان مع العلامات التي تنتقد المسؤولين الحكوميين أو الشخصيات العامة، فإن السؤال مهم بالنسبة لأولئك الذين يريدون حماية العلامات التجارية لهذه العلامات. وفي الوقت الحالي، يمتلك مقدمو طلبات العلامات التجارية حجة مفادها أن رفض المادة 2 (ج) لمثل هذه العلامة ينتهك حق التعديل الأول لمقدم طلب العلامة التجارية في حرية التعبير. وما إذا كانت هذه الحجة ستنتصر في نهاية المطاف أم لا، فإن الوقت والمحكمة العليا وحدهما سيحددان ذلك.

[i] *In Re Elster*, 26 F.4th 1328 (Fed. Cir. 2022).